



# مجلة الشريعة والقانون

تصدر عن كلية الشريعة والقانون بجامعة إفريقيا العالمية  
نصف سنوية- علمية - محكمة



- منهج الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية  
د. أحمد بن مشعل بن عزيز الغامدي
- جريمة الرشوة وفقا لتعديلات القانون الجنائي لسنة ٢٠١٥م  
د. بهاء الدين عباس محمد
- العلاقة بين النيابة العامة والشرطة بين الواقع والمأمول (دراسة تطبيقية على الدعوى الجنائية)  
د. الوليد عبد الحق الصديق محمود
- الصعوبات التي تواجه المسؤولية البيئية وطرق تسوية نزاعاتها الدولية  
د. سامي الطيب أدریس محمد
- حجية الإقرار المتحصل عليه بطريق الاستجواب في المحاكمات (دراسة مقارنة)  
د. أحمد المصطفى محمد صالح
- وسائل حماية أموال القاصرين في القرآن الكريم (دراسة مقارنة)  
أ. محمد عبد الله عبد فارج
- أساس المسؤولية الجنائية في الفقه والقانون دراسة مقارنة  
أ. المكايي الخضر علي أحمد

السنة الرابعة عشر - العدد الثلاثون      ذو الحجة ١٤٣٨ هـ - أغسطس ٢٠١٧ م



## منهج الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية

د. أحمد بن مشعل بن عزيز الغامدي (\*)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين  
وعلى آله وصحبه أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد :

فإن الإفتاء أمره خطير، وشأنه عظيم، فهو توقيع عن الله، وصاحبه وارث  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولذلك قام بهذه المهمة علماء الإسلام منذ  
عهد الصحابة رضوان الله عليهم وحتى يومنا هذا، وفق منهج رشيد، مراعين  
في ذلك ما لا بد منه من ضوابط وأداب ينبغي أن يلتزم بها المفتي عند النظر  
في المسائل والبحث عن أحكامها الشرعية، إلا أن طبيعة الإفتاء في النوازل  
العصرية وخصوصاً قضايا الأقليات الإسلامية وما يكتنفها من ملابسات يحتاج  
إلى عناية خاصة تبينت لي أثناء تدريسي لطلاب المنح الخارجية في الجامعة،  
وأغلبهم من أبناء تلك الأقليات، وكثيراً ما يسألون عن قضايا ونوازل فقهية في  
بلدانهم، وكيفية التعامل معها، ولذا استعنت بالله لكتابة بحث يختص بذلك  
ويجيب عن تلك التساؤلات.

(\*) أستاذ أصول الفقه المشارك جامعة ام القرى ، المملكة العربية السعودية.

## أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث فيما يلي :

- 1- أهمية متابعة النوازل المعاصرة وخصوصاً ما يتعلق منها بالأقليات الإسلامية واصدار الفتوى الشرعية المناسبة لها.
- 2- قضايا الأقليات الإسلامية اليوم ونوازلها من صميم مهام العلماء والمجتهدين التي ينبغي أن يولوها عناية خاصة .
- 3- بيان صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان ، ومواكبتها لمستجدات الحياة وتطورها .

## أهداف البحث :

يمكن إجمال أهم أهداف البحث في التالي :

- 1- إبراز منهجية للإفتاء في النوازل العصرية للأقليات الإسلامية، محددة الضوابط بارزة المعالم ، تؤطرها وفق مقتضيات العصر، مع المحافظة على ما سار عليه السابقون في هذا المجال .
- 2- الحد من الفوضوية والاستعجال حين النظر في مسائل الأقليات المسلمة ، والتي قد ينتج عنها الخطأ ومجانبة الحق ، والذي يقع فيه غالباً من لا آلية ولا منهجية له في الاستنباط .

## مشكلة البحث :

تبرز مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية :

- 1- ما الخصائص التي تمتاز بها القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية ؟

2- ما الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند الإفتاء في قضايا الأقليات الإسلامية؟

3- ما المنهجية المثلى للنظر في نوازل الأقليات الإسلامية واستنباط الحكم المناسب لها؟

ولما سبق يأتي هذا البحث في منهج الإفتاء عند المعاصرين وخصوصاً فيمن يتعرض منهم لقضايا فقه الأقليات المسلمة؛ لألقي الضوء من خلاله و بشيء من الاختصار على ما ينبغي مراعاته عند النظر في قضايا تلك الأقليات، راجياً من الله أن يكون تبصرة لي ولهم، ولمن يتصدر للفتيا في قضاياهم، وقد وسمته بـ (منهج الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية) وجاءت خطته بعد مقدمته كالتالي :

## التمهيد

وفيه أشير باختصار إلى تعريف مصطلحات العنوان : المنهج – الإفتاء - الأقليات الإسلامية .

## الفصل الأول

الإفتاء في قضايا فقه الأقليات الإسلامية . وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أهمية الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية .

المبحث الثاني : حكم الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية .

المبحث الثالث : خصائص القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية .

## الفصل الثاني

ضوابط الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية . وتحتة تمهيد ومبحثان :  
تمهيد : أهلية المفتي للإفتاء .

المبحث الأول : ضوابط ينبغي مراعاتها قبل الإفتاء في قضايا الأقليات .

المبحث الثاني : ضوابط ينبغي مراعاتها عند الإفتاء في قضايا الأقليات .

### الفصل الثالث

منهجية استنباط الأحكام الفقهية لقضايا الأقليات الإسلامية . وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اتجاهات المفتين المعاصرين في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية .

المبحث الثاني : موارد استنباط الأحكام الفقهية لقضايا الأقليات الإسلامية .

المبحث الثالث : آلية استنباط الأحكام الفقهية لقضايا الأقليات الإسلامية .

### الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات .

### الفهارس

فهرس المراجع – فهرس الموضوعات

وقد حرصت أثناء ذلك على تطبيق أهم قواعد البحث العلمي في هذا العمل من حيث عزو النصوص إلى مصادرها ، وعزو الآيات وتخريج الأحاديث ، مع الاعتناء بأمثلة تطبيقية مختلفة أثناء البحث ، وإن كانت قليلة مراعاة للحال .

وأشير في هذا المقام إلى أنه قد سبقت الكتابة في فقه الأقليات من زوايا مختلفة وعلى مستويات متنوعة ما بين رسائل علمية وبحوث مختصرة ومقالات ونحوها ، وأبرز ما اطلعت عليه منها ما يلي :

- فقه الأقليات المسلمة لخالد عبد القادر .

- في فقه الأقليات المسلمة للدكتور يوسف القرضاوي

– صناعة الفتوى وفقه الأقليات للدكتور عبد الله بن بيه

- الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي لسليمان توبولياك .

\_ الأقليات الإسلامية في العالم اليوم : د/ علي الكتاني .

أسأل الله عز وجل أن يرزقني الإخلاص في هذا العمل ، وأن يجعله من الباقيات الصالحات ، وأن ينفع به المسلمين إنه جواد كريم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

### التمهيد

تعريف مصطلحات العنوان : المنهج – الإفتاء - القضايا الفقهية – الأقليات الإسلامية

أولاً : تعريف المنهج .

كلمة " المنهج " و " المنهجية " مما تتردد كثيراً على السنة الأوساط العلمية بمختلف مستوياتها وتوجهاتها وتنوع منابرها الإعلامية ، فكان من الضروري ابتداء معرفة مدلولها حيث إنها تمثل ما سيتم تناوله في هذا البحث .

فالنهج والمنهج والمناهج : الطريق الواضح . ونهج الطريق ، أنهج واستنهج : وضح . وكذا نهج الطريق وأنهجه : أبانه وأوضحه . ونهجه : سلكه<sup>(1)</sup>.

ومما جاء في معجم مقاييس اللغة : " النهج الطريق ، ونهج لي الأمر أوضحه ، وهو مستقيم المنهاج ، والمنهج الطريق أيضاً ، والجمع مناهج . " <sup>(2)</sup>

(1) مختار الصحاح ( 284 ) ، لسان العرب ( 383/2 ) ، تاج العروس ( 215/6 ) .

(2) معجم مقاييس اللغة ( 361/5 ) .

وفي التنزيل قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا<sup>ء</sup> وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿ (1) ومما جاء في تفسيرها كما عند القرطبي: " والمنهاج الطريق المستمر ، وهو النهج والمنهج أي البين . " (2)

والمنهج في الاصطلاح العلمي هو: " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة؛ إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين ، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عالمين . " (3)

وعلى هذا فيمكن القول: بأن المنهج يعني: طريقة التفكير، وصحة استعمال المعلومات بأسلوب منظم حين العرض والمناقشة، ملتزماً الموضوعية ؛ بغية التوصل إلى النتيجة المطلوبة .

### ثانياً : تعريف الإفتاء:

الإفتاء لغة : الإفتاء والفتوى بمعنى واحد، والإفتاء في اللغة: مصدر بمعنى الإبانة عن الأمر ، ورفع الإشكال عنه، وهو مأخوذ من مادة " فتى "

(1) سورة المائدة ( 48 ) .

(2) الجامع لأحكام القرآن ( 211/6 ) .

(3) أزمة البحث العلمي في العالم العربي ( 12 ) .

والتي لها أصلان ، الأول : يدل على الطراوة والجدة ، فالفتي الطري من الإبل ، والفتي من الناس واحد الفتيان ، والفتاء الشباب .

والأصل الثاني : يدل على تبين الحكم ، فيقال أفتى الفقيه في المسألة : إذا بين حكمها ، واستفتيت إذا سألت عن ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَّةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وُلْدٌ وَلَا أُولَاءُ فَأُولَئِكَ نَفْسٌ مِمَّا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وُلْدٌ فَإِن كَانَتَا أَنْثَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾

يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١﴾

والفتيا والفتوى : بالضم وبالفتح - والفتح أرجح - كلها بمعنى : ما أفتى به الفقيه. (2)

### الإفتاء اصطلاحاً :

المتأمل في تعريف الفتوى اصطلاحاً يجده كالتعريف اللغوي كما في الأصل الثاني الذي سبق بيانه ، إلا أنهم هنا يقيدون الحكم بأنه شرعي كما هو تعريف الإمام الحطاب المالكي إذ يقول : " الإفتاء : الإخبار عن حكم شرعي لا على وجه الإلزام ". (3)

وهذا ما قرره كثير من العلماء المعاصرين كما نص عليه الدكتور عبد الكريم زيدان في قوله : " إن المعنى الاصطلاحي للإفتاء هو المعنى اللغوي لهذه الكلمة ولكن بقيد واحد وهو :

(1) سورة النساء ( 176 ) .

(2) معجم مقاييس اللغة ( 473/7 ) .

(3) مواهب الجليل شرح مختصر خليل ( 32/1 ) .

- أن المسألة التي وقع السؤال عن حكمها تعتبر من المسائل الشرعية ."(1).
- والفتوى والفتيا : " ذكر الحكم المسؤول عنه للسائل . " أي جواب المفتي . (2)
- وقيل هي : إخبار بحكم الله تعالى عن الوقائع بدليل شرعي . (3)
- والإفتاء : بيان حكم الواقع المسؤول عنه . (4)

### ثالثاً : تعريف القضايا الفقهية:

القضايا لغة " جمع قضية وهي مأخوذة من قضى ، وهي الأمر المتنازع عليه، وتعرض على المجتهد أو القاضي ليقضي فيها ويصدر حكمه (5) .

الفقهية : مأخوذة من الفقه ، والفقه لغة : يأتي بمعنى إدراك الشيء والعلم به ، ويأتي بمعنى الفهم . (6)

**الفقه اصطلاحاً:** العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية

- 
- (1) أصول الدعوة ( 140 ) وانظر في ذلك أيضاً : الفتوى بين الماضي والحاضر ( 15 ) .
- (2) أنيس الفقهاء ( 309 ) ، التعاريف للمناوي ( 550 ) .
- (3) صفة الفتوى والمستفتي ( 4 )
- (4) التعاريف للمناوي ( 79 ) .
- (5) المصباح المنير ( 696 ) ، المعجم الوسيط ( 439 ) .
- (6) المصباح المنير ( 479 ) ، المعجم الوسيط ( 406 ) .

إلا أن فقه الأقليات وقضاياها لا يمكن حصرها فقط تحت هذا الاصطلاح في مدلول الفقه – أي فقه الفروع – بل ينبغي إدراجها ضمن "الفقه" بالمعنى العام الذي يشمل كل جوانب الشرع اعتقاداً وعملاً بالمعنى الذي قصده النبي- صلى الله عليه وسلم- في قوله : "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين"<sup>(1)</sup> ، لأن المفتي قد يستفتى في مسائل عقديّة أو مسائل عملية سواء في العبادات أو المعاملات ونحوها ، وهذا هو الواقع المشاهد، ومن هنا كانت ضرورة ربط هذا الفقه بالفقه الأكبر وضعاً للفرع في إطار الكل ، وعلى هذا فيعد فقه الأقليات فقهاً نوعياً يُراعى ارتباط الحكم الشرعي بظروف الجماعة، ومكانها الذي تعيش فيه ، فهو فقه جماعة محصورة لها ظروف خاصة ، يصلح لها ما لا يصلح لغيرها ، ويحتاج متناوله إلى ثقافة واطلاع على العلوم الاجتماعية والحيوية ذات العلاقة بالمسألة المنظورة

وعليه فيراد بالقضايا الفقهية للأقليات : المسائل الاعتقادية والعملية المتعلقة بتلك الأقليات ، واستنباط أحكامها الشرعية من أدلتها التفصيلية .

#### رابعاً : تعريف الأقليات الإسلامية .

الأقليات لغة : جمع أقلية من القلة وهي ضد الكثرة، والأقلية خلاف الأكثرية<sup>(2)</sup>.

الأقليات اصطلاحاً : هذا مصطلح حديث تناوله المعاصرون بعدة تعريفات من أبرزها:

---

(1) صحيح البخاري ، كتاب العلم ، باب : من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (25/1) الحديث رقم (71). وصحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب : النهي عن المسألة (718/2) ، الحديث رقم (1037) .

(2) المعجم الوسيط ( 62 ) .

- أن الأقلية: " مجموعة من سكان قطر، أو إقليم، أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني ، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفاً سياسياً وطبقياً متميزاً " (1)
- وعرفت بأنها: " جماعة من السكان من شعب معين ، عددهم أقل من بقية السكان لهم ثقافتهم ولغتهم ودينهم، ويطالبون بالمحافظة على شخصيتهم وثقافتهم على أساس نظام معين ". (2)

أما الأقليات المسلمة على وجه الخصوص فقد جاء في تعريفها بأنها: " كل مجموعة بشرية تعيش بين مجموعة أكبر منها ، وتختلف عنها في كونها تنتمي إلى الإسلام ، وتحاول بكل جهدها الحفاظ عليه ". (3)

### الفصل الأول: الإفتاء في قضايا فقه الأقليات الإسلامية وتحتة ثلاثة مباحث:

#### المبحث الأول : أهمية الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية:

إن الإفتاء باب عظيم وأمر جليل ؛ لأنه توقيع عن الله ، ولأن كل الناس في حاجة ماسة إليه في كل زمان ومكان، قال النووي رحمه الله : " اعلم أن هذا الباب مهم جداً... لعموم الحاجة إليه ". (4)

إن المتأمل في شريعتنا الغراء يجدها قد أتت بالتفصيل في أحكامها فيما يخص الفرد المسلم والجماعة المسلمة تحت السلطان المسلم ، وما ذاك إلا لأن وضع المجتمع منضبط ثابت مستقر حيث كان للدين سلطان على الجماعة ، فناسبه التفصيل في تشريعاته، بينما الأقليات المسلمة تعيش في بلاد لا يحكمها الإسلام، والسلطان فيها لغير دينها، فكان حظها من التفصيل في الأحكام أقل من الجماعات الخاضعة تحت سلطان المسلمين؛ فناسبها هنا التشريع العام مع

(1) الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي ( 27 ) .

(2) معجم العلوم السياسية الميسر ( 28 ) .

(3) الأقليات الإسلامية في العالم اليوم ( 6 ) .

(4) المجموع شرح المذهب (92/1) .

ضرورة الاجتهاد وفق ضوابط هذا التشريع؛ لاستنباط الأحكام المناسبة للقضايا الفقهية الحادثة لهذه الأقلية ، بما يحقق المصالح ويكثرها ويدفع المفسد ويقللها ، وتؤكد أهمية الإفتاء في قضايا هذه الأقليات من أجل حفظ هويتها الإسلامية وعقيدها الإيمانية الصحيحة وذلك من خلال إيجاد الحلول الشرعية الموافقة لدينهم في كل ما يعرض لهم من مشكلات اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية ، وفقهية بما يترجم حقيقة صلاحية التشريع الإسلامي لكل مجتمع في كل زمان ومكان ، وفق ما قعده العلماء من أنه لا ينكر تغيير الأحكام الاجتهادية بتغير الأزمان والأحوال .

من هنا تبرز أهمية الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية، وضرورة أن يتصدر علماء الشريعة ممن حصلوا رتبة الاجتهاد في مثل هذه القضايا، أو كانوا أهلاً لبذل الجهد واستفراغ الوسع لاستنباط الأحكام الشرعية الخاصة بهذه الأقلية من أدلتها الشرعية ، وهذا ما يؤكد الدكتور النجار في قوله: " لقد كان دأب النظار من الفقهاء المجتهدين في كل زمان أن يعالجوا الأحوال الطارئة في حياة المسلمين بالحلول الشرعية، وأن يوسعوا الاستنباط الفقهي بالنسبة لتلك الأحوال التي لا يكون فيها من نصوص الوحي تفصيل ، مثل حال الأقليات المسلمة التي أشرنا إليها ، بل كان من دأبهم أن ينتقلوا بالنظر الفقهي من تشريع الأحكام التفصيلية في معالجة تلك الأحوال إلى تأسيس القواعد والأصول المنهجية التي توجه ذلك النظر، وتكون له ميزاناً هادياً يتحرى به ما يريده الله تعالى من أحكام في ترشيد الحياة ، وتلك مهمة أدى فيها الاجتهاد الفقهي في شأن أوضاع الأقليات المسلمة التي أفرزتها التطورات الماضية للتاريخ ما تيسر له أن يؤدي ، وهي اليوم في شأن الأقليات المسلمة ملقاة على عاتق النظار من الفقهاء والمجتهدين المعاصرين بأشد وأثقل مما كانت ملقاة

على عاتق السابقين ؛ وذلك لما حصل في هذا الشأن من تطور لم يكن له في السابق مثيل .<sup>(1)</sup>

يضاف لما سبق من أهمية أن قضايا هذه الأقليات ونوازلها على وجه الخصوص لا تزال تترى وتتسارع، والكثير منها لا مثال له سابق يحتذى، فاحتاجت أن يتصدى لها أهل العلم والفتيا ، وإلا انجر الناس خلف أهوائهم وطمست معالم دينهم وعقيدتهم، واتهمت شريعتهم بقصورها عن الوفاء بحاجات البشرية ، وكأنني بقول الشاطبي يمثل في هذا المقام إذ يقول : " الوقائع في الوجود لا تنحصر فلا يصح دخولها تحت الأدلة المنحصرة ، ولذلك احتيج إلى فتح باب الاجتهاد من القياس وغيره ، فلا بد من حدوث وقائع لا تكون منصوصاً على حكمها ولا يوجد للأولين فيها اجتهاد ، وعند ذلك فإما أن يترك الناس فيها مع أهوائهم أو ينظر فيها بغير اجتهاد شرعي وهو أيضاً اتباع للهوى وذلك كله فساد."<sup>(2)</sup>

ومما يحسن التنبيه إليه في هذا المقام أهمية الاجتهاد الجماعي حين التصدي لهذه القضايا لإصدار ما يناسبها من أحكام ، فإنه وإن جاز فيها الاجتهاد الفردي إلا أن الاجتهاد الجماعي فيها أقرب إلى إصابة الحق وسداد الحكم، إضافة إلى ما يحمله من طمأنينة في نفوس المقلدين من أبناء هذه الأقليات.

ويتمثل الاجتهاد الجماعي في عصرنا من خلال المجمع الفقهية ، والمؤتمرات والهيئات العلمية، وهي بحمد الله منتشرة اليوم في مختلف البلاد الإسلامية وغير الإسلامية، بل وأصبح منها ما هو مختص بالنظر في مسائل تلك الأقليات كما هو الحال في مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا والمجلس الأوربي للإفتاء .

(1) نحو منهج أصولي لفقه الأقليات ، بحث ضمن المجلة العلمية للمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث ص (45) من العدد (3) 1424هـ-

(2) الموافقات ( 104/4 ) .

وقد قامت جميعها مشكورة بجهد مبارك فيما يخص إصدار الأحكام لمسائل تخص الأقليات والإفتاء فيها .

### المبحث الثاني : حكم الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية .

الإفتاء مشروع، إجمالاً، بشروطه المعتمدة ، وبعد التأمل والاطلاع في حكم الإفتاء في قضايا فقه الأقليات وجدت أنه لا يخرج عن حكم الإفتاء في قضايا الفقه عموماً، إذ تنطبق عليه الأحكام التكليفية الخمسة ، فقد يكون واجباً عينياً، أو كفايئاً، أو مندوباً، أو مباحاً، وربما مكروهاً، أو محرماً، ويحدد كل ذلك حالة السائل، والمسؤول، والمسألة .

- فيكون واجباً عينياً إذا كان المفتي عالماً بالحكم بالفعل، أو بالقوة القريبة منه في حالة إذا لم يوجد بين الأقلية إلا مفت واحد، أو وجد عدد من المفتين ولكن لا تقوم الكفاية وسد حاجة الناس بهم، أو كان تنصيبه للفئتين من قبل ولي الأمر، أو أن المسألة قد نزلت فعلاً ودخل وقت العمل بها فيجب حينئذ على من استفتي فيها، وكان أهلاً، أن يجيب لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .
- ويكون واجباً كفايئاً على المفتي في حالة ما إذا وجد غيره من المفتين ممن تقوم به الكفاية .
- ويكون مندوباً إذا كانت المسألة المسؤول عنها لم تقع بعد ولكنها متأكدة الوقوع قريباً .
- ويكون مكروهاً إذا كانت المسألة مستحيلة أو نادرة الوقوع .
- كما أنه يكون محرماً إذ لم يتحقق تصور المسألة فيفتي بغير علم .

- وفيما عدا ما ذكر من الحالات تحت الأحكام التكليفية السابقة، أو يمكن إلحاقه بها فإن الإفتاء فيه يكون مباحاً فلمفتي أن يجيب، وله أن يمسك عن الإجابة<sup>(1)</sup>.

وخلاصة ما سبق أنه إذا كانت الفتوى في حق المفتي واجبة وجب أن يتولاها وإذا كانت حراماً وجب تركها، أما إذا كانت مكروهة فالأفضل تركها، وإن كانت مندوبة فالأولى أن يتصدر لها، وأما إن كانت من قبيل المباح أو الواجب الكفائي فله التصدر لها أو الإعراض عنها

### المبحث الثالث : خصائص القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية :

القضايا العصرية والنوازل الفقهية لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات، وهناك أسباب لحدوثها ونشأتها ، إلا أن خصوصية الأقليات المسلمة في عيشها في مجتمعات لا يحكمها سلطان الإسلام جعلها تختص وتمتاز بأسباب لنزول تلك القضايا ووقوعها، ومن أبرزها ما يلي :

#### أولاً : العيش في بلاد لا يحكمها الإسلام .

الأقليات المسلمة تعيش في بلاد لا تدين بالإسلام، ولا يكثرث حكامها بتعاليمه وتشريعاته؛ مما يتسبب بطبيعة الحال في حدوث قضايا في حياة تلك الأقلية المسلمة تمس عقيدتها، وشعائر دينها، وسلوكها، وأخلاقها؛ مما أكسب هذه المسائل والقضايا خصوصية لو لم تكن هذه الأقلية في تلك الديار لما حدثت لها، ومن أمثلة هذه القضايا الحادثة بسبب الإقامة في ديار الكفر: الحصول على جنسية تلك الدول، والعمل في دوائرها الرسمية، والتحاكم في بعض قضاياها إلى قوانينهم الوضعية، والإلزام ببعض المعاملات المحرمة كالضرائب وأنواع من الربا، وغير ذلك كثير مما يتعلق بأبواب الفقه كلها مما

(1) انظر : شرح منتهى الإرادات ( 484/3 ) ، أصول الفتوى (19) ، إعلام الموقعين (176/4) ، مباحث في أحكام الفتوى (39) ، منهج الإفتاء (125) ، الفتيا ومناهج الإفتاء (24) .

لا يمكن حصره هنا ، وإنما قصدت التمثيل لبيان خصوصية هذه القضايا لهذه الأقليات بسبب الإقامة في ديار لا يحكمها الإسلام .

### ثانياً : السبق والانفتاح في المجال العلمي والتقني .

لا شك أن عصرنا بعامه يزخر بكثير من التقدم التقني والفني ، والذي لا ينفك عن ممارسات الإنسان الحيوية، مما يستدعي معه أن يعرف المسلم الحكم الشرعي فيما يتعلق بالانفتاح بتلك الوسائل الحديثة دون الوقوع في محاذير شرعية، وعلى أن الغالب في هذه الوسائل انتشارها في العالم كافة بحكم سرعة الاتصالات والمواصلات إلا أنها في تلك البلاد التي لا تدين بالإسلام أشد انتشاراً واستعمالاً ؛ بحكم نشأتها لديهم غالباً لتقدمهم الصناعي والتقني ؛ ولعدم تورعهم في استخدامها في كل شيء ، مما يحتم معه أن يعرف المسلم من تلك الأقلية ما يجوز له استخدامه منها وما لا يجوز حتى يحفظ عليه دينه وحُلقه.

ومن ذلك استخدام الليزر عبر بعض الأجهزة الإلكترونية في عمليات التجميل بصور لم تكن معهودة من قبل ، وكذلك بعض صور التلقيح الصناعي عبر الأجهزة الطبية الحديثة ، وغير ذلك الكثير مما تقدمه التقنيات ويستخدمها غير المسلم في كل شيء ، بخلاف المسلم الذي هو في حاجة إلى معرفة ما يحل له من استخدام تلك الأجهزة مما لا يحل .

### ثالثاً : التضييق على أهل الإسلام في تلك البلدان .

إن من أكثر ما تعاني منه الأقليات المسلمة استضعاف الأغلبية المهيمنة لهم، وسلبهم كثيراً من حقوقهم ، بل منعهم أحياناً من ممارسة شعائرهم علناً، وفرض العقوبات على من يفعل ذلك ، وربما بلغ بهم الحال على إجبارهم على تعلم و احترام غير دينهم من خلال مناهجهم التعليمية، ودفع رسوم مالية لإحياء بعض أعيادهم وطقوسهم ونحو ذلك، كل هذه المظاهر تواجه كثيراً من

الأقليات المسلمة بسبب عيشتهم في تلك الديار الكافرة مما يجعل منه خصوصية لتلك الأقليات في التعامل مع قضاياها الفقهية واستنباط الأحكام الشرعية لها .

## الفصل الثاني : ضوابط الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية :

### وتحتة تمهيد ومبحثان

#### تمهيد : أهلية المفتي للإفتاء:

إن النظر في مسائل فقه الأقليات مهمة صعبة ، يجب أن تكون مقصورة على أهل الاجتهاد والفتوى؛ لأنها إخبار عن الله وتوقيع عنه ، فليس لأحد قلت بضاعته في العلم أو استباح حمى الفتوى أن - يتولى هذه المهمة الصعبة أو يخوض غمارها، بل لا بد للمتصدر للفتيا في قضايا الأقليات الإسلامية أن تتحقق فيه الأهلية الشرعية، وذلك من خلال توافر عدد من الشروط والصفات ، و التي منها ما هو لازم، ومنها ما هو دون ذلك وقد بسطها أهل العلم في مظانها، وليس هذا مقام تفصيلها، إلا أني أذكر البعض منها إجمالاً، فمن ذلك: أن يكون المفتي مسلماً ، بالغاً، عاقلاً، عدلاً، ذا دين ومروءة، متصفاً بالعلم من حيث معرفة الحق بدليله، وتمكنه من تقرير الدليل ودفع معارضه، معروفاً بالفقه والاجتهاد من خلال قدرته على البحث واستخراج الأحكام الشرعية التفصيلية عن طريق الاستدلال من مصادرها المعتمدة، أو عن طريق الاستنباط بضوابطه المقررة، مع إحاطته بالأمر الضرورية للاجتهاد، ويكون مع ذلك متيقظاً، فقيه النفس، سليم الذهن، رصين الفكر .

" قيل لابن المبارك: متى يفني الرجل؟ قال: إذا كان عالماً بالأثر، بصيراً بالرأي، و قيل ليحيى بن أكرم : متى يجب للرجل أن يفني ؟ فقال: إذا كان بصيراً بالرأي، بصيراً بالأثر .

قال ابن القيم بعد الأثرين السابقين : يريدان بالرأي القياس الصحيح، والمعاني والعلل الصحيحة التي علق الشارع بها الأحكام، وجعلها مؤثرة فيها طرداً وعكساً." (1)

وقد أجمل الإمام أحمد بن حنبل عدداً من الصفات التي ينبغي توافرها في المفتي حين قال : " لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال :

أولها : أن تكون له نية ، فإن لم تكن له نية لم يكن عليه نور ، ولا على كلامه نور .

والثانية : أن يكون له علم ، وحلم ، ووقار ، وسكينة .

والثالثة: أن يكون قوياً على ما هو فيه وعلى معرفته .

والرابعة : الكفاية وإلا مضغه الناس . والخامسة : معرفة الناس ." (2)

فإذا توافر في العالم ما سبق فإنه يكون حينئذ أهلاً للفتوى .

ثم إن النظر في قضايا هذه الأقليات ونوازلهما كلما كان جماعياً من قبل أهل الاجتهاد كان أوفق للحق وأقرب للصواب<sup>(3)</sup> ، وهذا ما تقوم به والله الحمد في هذا الزمان المجامع الفقهية ، والهيئات الشرعية المتعددة .

(1) إعلام الموقعين (37/1) .

(2) إعلام الموقعين (154/4) .

(3) تغير الفتوى د . بازمول ( 56 ) ، تغير الفتوى د . الغطيميل ( 21-22 ) .

## المبحث الأول : ضوابط ينبغي مراعاتها قبل الإفتاء في قضايا الأقليات .

**الضابط الأول :** ألا يكون الإفتاء في المسائل التي يستبعد وقوعها .

ينبغي للمجتهد أو المفتي المشتغل بفقه الأقليات أن يتأكد بأن المسألة المنظور فيها والمسؤول عنها تعد من القضايا المعاصرة التي تحقق وقوعها في حياة الأقلية، وتحتاج إلى استنباط حكم مناسب لها، أما إن كانت من المسائل المستبعدة الحصول عقلاً فلا ينبغي أن ينشغل أهل الاجتهاد والفتيا بها عما هو واقع فعلاً ، أو ما لا نفع فيه ولا فائدة .

ومما يؤكد أهمية هذا الضابط واعتباره ما ذهب إليه كثير من السلف من كراهية السؤال عما لم يقع ، وامتناعهم عن الإفتاء في ذلك ، بل والنهي عنه<sup>(1)</sup>.

ومن ذلك ما ورد أن رجلاً جاء إلى ابن عمر رضي الله عنهما فسأله عن شيء فقال له ابن عمر رضي الله عنهما : "لا تسأل عما لم يكن فإني سمعت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يلعن من سأل عما لم يكن"<sup>(2)</sup>

و سئل عمار بن ياسر رضي الله عنه عن مسألة فقال : هل كان هذا بعد ؟ فقالوا : لا، قال: دعونا حتى تكون، فإذا كانت تجشمنها لكم."<sup>(3)</sup>

وعن مسروق قال: كنت أمشي مع أبي بن كعب رضي الله عنه فقال فتى: ما تقول يا عماء في كذا وكذا؛ قال : يا بن أخي ! أكان هذا ؟ قال: لا، قال: فاعفنا حتى يكون"<sup>(4)</sup>

(1) أدب المفتي والمستفتي ( 109 ) ، إعلام الموقعين ( 170/4 ) .

(2) سنن الدارمي ، باب : كراهية الفتيا ( 1 / 62 ) .

(3) المرجع السابق نفسه، نفس الصفحة .

(4) سنن الدارمي ، باب : من هاب الفتيا وكرهه التتبع والتبدع ( 68/1 ) .

أما إذا كانت المسألة مما يتوقع حصولها ، وكان الغرض من النظر فيها قبل حدوثها الإحاطة بعلمها إذا نزلت فلا يكره حينئذ بل قد يستحب .

وفي هذا يقول الإمام ابن القيم - رحمه الله - بعد أن حكى امتناع السلف عن الإجابة فيما يقع : " والحق التفصيل ، فإذا كان في المسألة نص من كتاب الله ، أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أثر عن الصحابة لم يكره الكلام فيها، وإن لم يكن فيها نص ولا أثر، فإن كانت بعيدة الوقوع أو مقدره لا تقع لم يستحب له الكلام فيها، وإن كان وقوعها غير نادر ولا مستبعد، وغرض السائل الإحاطة بعلمها ؛ ليكون منها على بصيرة إذا وقعت استحب له الجواب بما يعلم، ولا سيما إن كان السائل يتفقه بذلك ويعتبر بها نظائرها ويفرع عليها، فحيث كانت مصلحة الجواب راجحة كان هو الأولى، والله أعلم". (1)

#### الضابط الثاني : أن تكون المسألة مما يسوغ النظر فيها:

ينبغي للفقهاء الناظر في القضايا العصرية عموماً ، وفي القضايا التي تخص الأقليات الإسلامية أن يتأكد بأن المسألة أو القضية التي ينظر فيها من المسائل التي تقبل الاجتهاد ويسوغ فيها النظر ، ويمكن معرفة ذلك من خلال توفر الشروط المعتمدة في المسألة التي يسوغ النظر فيها ، وهي إجمالاً :

- ألا يكون في المسألة المنظور فيها نص قاطع أو إجماع؛ إذ القاعدة المقررة أنه : " لا مساغ للاجتهاد في مورد النص " (2) .

- ألا تكون المسألة المجتهد فيها من مسائل الثوابت والمسلمات .

(1) إعلام الموقعين ( 170/4 ) .

(2) القواعد الفقهية للزرقا ( 147 ) ، الوجيز في إيضاح القواعد الفقهية الكلية ( 328 ) .

- أن تكون المسألة المجتهد فيها من النوازل والوقائع أو مما يمكن وقوعها في الغالب والحاجة إليها ماسة. (1)

**الضابط الثالث : استشارة أهل الاختصاص في القضايا المعاصرة للتثبت والتحري.**

ينبغي للناظر في القضايا المعاصرة للأقليات المسلمة قبل إصدار الحكم استشارة أهل الاختصاص، وسؤالهم عن ظروف المسألة وملابساتها، وخصوصاً ما يتعلق بالمسائل والقضايا الطبية، والاقتصادية، والفلكية، والتقنية، والسياسية والرجوع إلى علمهم في مثل تلك التخصصات عملاً بقوله قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (2)

وهذا هو الهدي النبوي، والمنهج السلفي الذي يبين الخطيب البغدادي أهميته بقوله : " ثم يذكر المسألة - أي المفتي - لمن حضرته ممن يصلح لذلك من أهل العلم ويشاورهم في الجواب، ويسأل كل واحد منهم عما عنده ، فإن في ذلك بركة واقتداء بالسلف الصالح وقد قال الله تعالى: ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِيٰ مِنْ رُسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَاَتَمُّوْا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَلَئِنَّكُمْ أَجْرَ عَظِيمٍ ﴾ (3)،

- 
- (1) الإحكام في تميز الفتاوى عن الأحكام ( 192 ) ، إعلام الموقعين ( 54/1-56 ) ( 2 / 199 ) ، شرح الكوكب المنير ( 4 / 584-585 ) .  
(2) سورة الأنبياء ، آية ( 7 ) .  
(3) سورة آل عمران ، آية ( 159 ) .

وشاور النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع وأشباه وأمر بالمشاورة، وكانت الصحابة تشاور في الفتاوى والأحكام"<sup>(1)</sup>.

وبعد استعراض أهم هذه الضوابط ، فإنه إذا تم بعين الاعتبار الأخذ بها مجتمعة قبل إصدار أي فتوى سواء من قبل الأفراد ، أو المجمعات والهيئات الفقهية ، فإن ذلك بلا شك سيكون له الأثر الواضح في الحد من شيوع الفتاوى العشوائية المتعلقة بقضايا الأقليات المسلمة، أو التساهل والاستعجال في إصدار الأحكام الخاصة بها، وسيسهم بشكل كبير في احترام الناس للفتاوى الشرعية الصادرة لهذه القضايا، والوقوف عند أحكامها .

### المبحث الثاني: ضوابط ينبغي مراعاتها عند الإفتاء في قضايا الأقليات .

إن ما ينبغي توافره من ضوابط أثناء الإفتاء في المسائل عموماً ينبغي توافره عند الإفتاء في قضايا الأقليات الإسلامية خصوصاً ، ولن أسرد هنا كل تلك الضوابط ، بل سأكتفي بذكر ضابطين لا بد منهما ولا ينبغي تركهما أو إهمالها حين إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الأقليات ، وهما كالتالي :

**الضابط الأول :** أن يحصل للمجتهد في المسألة التصور التام والفهم الصحيح لها، والفقه بالواقع المحيط بها .

ينبغي للمفتي والناظر في قضايا الأقليات المسلمة أن يفهمها فهماً دقيقاً واضحاً كافياً بحيث يكون متصوراً كل قضية ، عارفاً بواقعها المحيط بها ، مستفصلاً عن ملبساتها ، وحال أشخاصها وخصوصاً عند ورود الاحتمالات ، فلا بد أن يتبين حقيقة المسألة و مقصود السائل وما أراد ، فإن تنزيل الأحكام يختلف باختلاف الأحوال ، فإذا فعل ذلك كان جديراً بأن يصيب الحق ويهتدي للصواب ، ولهذا قال ابن القيم : " ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم :

(1) الفقيه والمنفقه ( 390/2 ) .

أحدهما : فهم الواقع، والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً .

والنوع الثاني : فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر ، فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجراً ... ومن تأمل الشريعة وقضايا الصحابة وجدها طافحةً بهذا، ومن سلك غير هذا أوضاع على الناس حقوقهم، ونسبه إلى الشريعة التي بعث الله بها رسوله .<sup>(1)</sup>

ويقول مبيناً أهمية الاستفصال والاستيضاح: "إذا سُئِلَ عن رجل حلف لا يفعل كذا وكذا ففعله، لم يجز له أن يفتي بحنثه حتى يستفصله، هل كان ثابت العقل وقت فعله أم لا ؟ وإذا كان ثابت العقل، فهل كان مختاراً في يمينه أم لا؟ وإذا كان مختاراً، فهل استثنى عقيب يمينه أم لا ؟ وإذا لم يستثن، فهل فعل المحلوف عليه عالماً ذاكراً مختاراً أم كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً ؟ وإذا كان عالماً مختاراً ، فهل كان المحلوف عليه داخلاً في قصده ونيته أو قصد عدم دخوله مخصصه بنيته، أو لم يقصد دخوله ولا نوى تخصيصه ؟ فإن الحنث يختلف باختلاف ذلك كله."<sup>(2)</sup>

وهذا الضابط من الأهمية بمكان، وسيكون له نصيب من التوضيح والتفصيل عند الحديث في المبحث الثالث من الفصل التالي عن آلية استنباط الأحكام الفقهية لقضايا الأقليات الإسلامية.

**الضابط الثاني :** أن يذكر المفتي مستند فتواه فيما سئل عنه ، مع التمهيد للحكم المستغرب بما يجعله مقبولاً لدى السائلين .

(1) إعلام الموقعين ( 69/1 ) ، وانظر : الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (571/4) .

(2) إعلام الموقعين ( 146/4 ) .

ينبغي للمجتهد أو المفتي المتصدر لقضايا الأقليات المسلمة أن يبين مستند فتواه وذلك بذكر الدليل والمآخذ لما أصدره من حكم حول القضية المسؤول عنها ، فبهذا تطمئن القلوب ، وتندفع شبهة تصادم الأحكام وتضادها ، وغير ذلك مما لا يخفى . ويمكن أن يستأنس لهذا الضابط بقول ابن القيم - رحمه الله - : " ينبغي للمفتي أن يذكر دليل الحكم ومآخذه ما أمكنه ذلك ، ولا يلقيه إلى المستفتي ساذجاً مجرداً عن دليله ومآخذه ، فهذا لضيق عطنه ، وقلة بضاعته من العلم ، ومن تأمل فتاوى النبي صلى الله عليه وسلم الذي قوله حجة بنفسه رآها مشتملة على التنبيه على حكمة الحكم ، ونظيره ، ووجه مشروعيته " (1) .

وأثناء بيان المفتي لحكم المسألة ينبغي له التمهيد للحكم المستغرب بما يجعله مقبولاً لدى السائلين، كما قال ابن القيم - رحمه الله - : " إذا كان الحكم مستغرباً جداً مما لم تألفه النفوس وإنما ألفت خلافه فينبغي للمفتي أن يُوطئ قبله ما يكون مؤذناً به ؛ كالدليل عليه والمقدمة بين يديه ، فتأمل ذكره سبحانه قصة زكريا وإخراج الولد منه بعد انصرام عصر الشبية وبلوغه السن الذي لا يولد فيه لمثله في العادة ، فذكر قصته مقدمة بين يدي قصة المسيح وولادته من غير أب ، فإن النفوس لما أنست بولد بين شيخين كبيرين لا يولد لهما عادة سهل عليها التصديق بولادة ولد من غير أب " (2) .

(1) إعلام الموقعين ( 123/4 ) .

(2) إعلام الموقعين ( 125/4 ) .

## الفصل الثالث :

منهجية استنباط الأحكام الفقهية لقضايا الأقليات الإسلامية . وتحتة ثلاثة مباحث

المبحث الأول: اتجاهات المفتين المعاصرين في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية .

أصبحت أكثر المسائل والقضايا الفقهية التي يتعرض لها أفراد الأقليات المسلمة - والتي غالباً ما يسألون عن حكم الشرع فيها في نظر المفتي - ظاهرة العيان لكل متابع لأحوال تلك الأقليات أو حريص على متابعة وسائل الاتصال والإعلام الحديثة ، إذ أصبحت كثير من الفضائيات والإذاعات ومواقع التواصل الاجتماعي عبر الشبكة العنكبوتية وكذلك الصحف والمجلات تعج بالأسئلة الصادرة من هذه الأقليات لما يعرض لها في حياتها اليومية ، وبتتبع إجابات من يتصدى لتلك الأسئلة من المفتين المعاصرين تجد أنه يمكن حصر اتجاهاتهم وتعاملاتهم من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة في ثلاث اتجاهات كالتالي :

### الاتجاه الأول : التشديد والتضييق:

وهذا الاتجاه غالباً يسلكه من يتجمدون في فتاويهم على ظواهر النصوص، معرضين عن كثير من أدلة الأحكام ومقاصد الشريعة، إلا فيما يقوي اتجاههم فيتمسكون به، فتجدهم يبالغون في الأخذ بالاحتياط واستصحاب الحال المفضيين إلى التضييق، أو إلى سد الذريعة، أو الخروج من الخلاف، بينما هم في المقابل لا يرون الأخذ بالقياس أو اعتبار تغير الزمان والمكان والحال.

وهذا الاتجاه يسلكه كذلك من يتعصبون في فتاويهم لمذاهب أئمتهم ، حيث لا يرون الخروج في الإجابة عنها أو مخالفة قواعدها .

وبالتأمل في اتجاه هؤلاء يظهر بجلاء ما يمكن أن يقع من حرج وتضييق على تلك الأقليات فيما يعرض لها من قضايا ونوازل ، في الوقت الذي هي بحاجة فيه إلى التيسير والسعة في حدود ما تحتمله الشريعة .

ويمكن أن يجاب عن توجه هؤلاء بأن من مقاصد الشريعة وخصائصها : التيسير والتسهيل، وهذا ما جعلها صالحة لكل زمان ومكان، وبهذا المبدأ جاء القرآن فقال تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (1) وقال تعالى: ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ۗ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۗ مِثْلَ أَيِّكُمْ لِإِبْرَاهِيمَ ۗ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ (2) إلى غير ذلك من الآيات التي تصب في هذا المعنى ، وبهذا المنهج

(1) سورة البقرة (185) .

(2) سورة الحج (78) .

أمر النبي صلى الله عليه وسلم دعاة الدين وعلماءه فقال: "يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا." (1).

كذلك لا ينبغي التعصب لمذهب أو إمام بغير حق ولا سلطان، يقول الإمام أحمد رحمه الله: "من أفتى الناس ليس ينبغي أن يحمل الناس على مذهبه ويشدد عليهم" (2).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وإذا نزلت بالمسلم نازلة يستفتي من اعتقد أنه يفتيه بشرع الله ورسوله من أي مذهب كان، ولا يجب على أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه من العلماء في كل ما يقول، ولا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب شخص معين غير الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما يوجبه ويخبر به، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم." (3)

#### الاتجاه الثاني: التساهل والتفريط:

وهذا الاتجاه يسلكه ويقع فيه من يتهاونون في طلب الأدلة للأحكام التي يصدرونها لقضايا تلك الأقليات، ويكتفون ببادئ النظر فيها، مستعملين بعض الأدلة والقواعد على غير وجهها كتغير الحال والزمان والمكان، والعرف والعادة، والرخصة، والمشقة والضرورة، والمصلحة وغير ذلك مما يضي على فتاويهم الشرعية ظاهراً باستخدام مصطلحات هذه الأدلة والقواعد لتعطي

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا (1 / 30) حديث رقم (69). صحيح مسلم، كتاب الجهاد: باب الأمر بالتيسير وترك التنفير (3 / 1358) حديث رقم (1732).

(2) الآداب الشرعية والمنح المرعية (45/2).

(3) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (208/20-216).

أحكامهم التي يصدرونها سنداً؛ ليقبله من سمعه من عامة الناس، مع تركهم وإهمالهم لضوابط الاستدلال بتلك الأدلة والقواعد ومراعاة شروطها وأحوالها.

وبسبب هذا الاتجاه صدرت عدداً من الفتاوى أسهمت في تميع بعض القضايا الفقهية لتلك الأقليات مما صحبه تهاون وإضعاف في التمسك بأحكام الدين عامة والعقيدة خاصة

وهذا المسلك، وإن كان في ظاهره أنه يسعى للتسهيل والتيسير على تلك الجماعات الإسلامية التي تعيش بين ظهراي أهل الكفر إلا أنه، يوقعها ولو بعد حين في تضييع دينها وخلخلة عقيدتها .

وسلوك هذا الاتجاه لا ينبغي، وربما كان سالكه أقرب إلى الإثم من النجاة منه ، ولهذا فأمثال هؤلاء المفتين ينبغي مناصحتهم، فإن ارعوا فيها ونعمت، وإلا وجب التحذير من فتاويهم والأخذ على أيديهم. وفي هذا الاتجاه المبني على التسهيل وفي أمثال سالكيه المتساهلين يصدق قول السمعاني حين قسم التساهل إلى قسمين: " ( الأول ) أن يتساهل في طلب الأدلة وطرق الأحكام ، ويأخذ ببدائ النظر وأوائل الفكر فهذا مقصر في حق الاجتهاد ، ولا يحل أن يفتي ولا يجوز. ( الثاني ) أن يتساهل في طلب الرخص وتأول السنة فهذا متجاوز في دينه وهو أثم من الأول." (1)

#### الاتجاه الثالث: الاعتدال والتوسط:

وهذا الاتجاه يسلكه أئمة الفتيا النبلاء، أهل الوسطية الشرعية في الإفتاء، فلا إفراط ولا تفريط، ولا تشدد ولا تسبب ، يبنون فتاويهم وفق المنهج الفقهي التأصيلي، المعتمد على النصوص الشرعية، والمقاصد المرعية، فيراعون في قضايا الأقليات خصائصها، ويقدرن ضروراتها بقدرها، آخذين في الاعتبار أعرافها وعاداتها، ومراعين تغير أحوالها وأماكنها وأزمنتها، لا يجمدون على

(1) تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية (1/116) .

ظواهر النصوص، ولا يتكلفون تأويلها على غير مرادها، ولا يتعصبون لمذاهب أئمتهم وفتاويهم، بل يأخذون بما يقتضيه الدليل ويحقق مقصد الشارع الحكيم وإن كان في غير مذهبهم .

يمتازون بمراجعة أهل العلم والدراية بقضايا تلك الأقليات، وبعدم التعجل قبل التثبت حين صدور فتاويهم، وربما احتاجوا لعرض تلك القضايا وما وصل إليه اجتهادهم فيها على الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية، فتأخذ بعد البحث والنظر صفة الإفتاء الجماعي الذي تطمئن إليه النفس .

وفي هؤلاء وأمثالهم يتحقق قول الشاطبي رحمه الله: " المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال . " (1)

وبعد تبين هذه الاتجاهات ينبغي للمفتي اللبيب، أن يسلك هذا الاتجاه الرشيد، وأن يستمسك به، ويتخذه منهجاً حين النظر في قضايا الأقليات المسلمة

### المبحث الثاني: موارد استنباط الأحكام الفقهية لقضايا الأقليات الإسلامية:

ينبغي على الناظر في قضايا الأقليات المسلمة والمجتهد في استنباط الأحكام المتعلقة بها ليفتي في قضاياها بما يناسب من أحكام أن يبني فتواه على مستند صحيح معتبر، وإلا كان عمله عبثاً وفتواه مهلكة، وهذا، وإن كان عاماً في قضايا الأقليات وغيرها إلا أنه هنا، يحتاج مزيد عناية؛ لما يكتنف قضايا الأقليات من إشكالات لم تكن معهودة في فقه الأئمة السابقين، وعليه فسأعرض فيما يلي لأهم الموارد التي يمكن للمفتي من خلالها أن يصدر الأحكام المناسبة لقضايا تلك الأقليات وذلك على النحو التالي :

(1) الموافقات (4/258) .

## المورد الأول : الأدلة الشرعية .

إن الأصل الذي ينبغي أن تبني عليه الفتوى، ويستند إليه المفتي هو الدليل الشرعي بأقسامه ، وقد بين العلماء السابقون تلك الأقسام بطرق مختلفة كل بحسب ما يعتقد من الأصول التي بني عليها مذهبه . وليس هذا موطن تفصيل تلك الأقسام والحديث عنها، غير أنه يمكن القول إجمالاً: بأن الأمدي مثلاً قسم الدليل الشرعي إلى: ما هو صحيح في نفسه ويجب العمل به ، وإلى ما ظن أنه دليل صحيح وليس هو كذلك، ثم أخذ يفصل القسم الأول وخلصته : أنه اشتمل على الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، والاستدلال، ثم مثل للثاني بشرع من قبلنا ، ومذهب الصحابي ، والاستحسان ، والمصلحة المرسله<sup>(1)</sup>

ونجد الشاطبي يقسم الدليل الشرعي إلى: دليل قطعي الدلالة سواء أكان متواتراً لفظاً أم معنى، و إلى دليل ظني سواء رجع إلى أصل قطعي أم لم يرجع إليه، فالجميع عنده أربعة أقسام<sup>(2)</sup>.

أما ابن جزري فقسم الأدلة إلى ثلاثة أقسام : الأول : النص ويشمل : الكتاب والسنة والثاني: نقل مذهب ويشمل : الإجماع وأقوال الصحابة . والثالث : الاستنباط ويشمل: القياس وما أشبهه<sup>(3)</sup>.

وما أحسن ما ذهب إليه العلماء المعاصرون في تقسيم الأدلة حيث جعلوها قسمين:

القسم الأول: الأدلة الأصلية ويسمونها أيضاً الأدلة المتفق عليها، وتشمل: الكتاب والسنة، والإجماع، والقياس، وهذه الأدلة محل اتفاق عند العلماء في

(1) الإحكام للآمدي ( 1/135-136 ) .

(2) الموافقات ( 3/15 ) .

(3) تقريب الوصول ( 113 ) .

الاستدلال بها، ولا يضر مخالفة المخالف كالمظاهرية الذين نفوا القياس، أو من نفوا الإجماع كالخوارج وبعض المعتزلة وأكثر الرافضة<sup>(1)</sup>.

القسم الثاني: الأدلة التبعية ويسمونها أيضاً الأدلة المختلف فيها، وهي كثيرة أوصلها بعض العلماء كالقرافي<sup>(2)</sup> وابن جزري<sup>(3)</sup> إلى العشرين ومنها: الاستحسان، والاستصحاب، والعرف، وقول الصحابي، والمصلحة المرسل<sup>(4)</sup>.

وعلى هذا نجد أن المفتي والمجتهد لا يفتي إلا بمقتضى الأدلة التي ثبتت لديه وتعتبر من أصول مذهبه، وإن كان لا يرى الأخذ بأصل ما من الأصول التي يقول بها غيره، فلا يجوز له حينئذ شرعاً الإفتاء بما طريق ثبوته ذلك الأصل وعند تعارض الأدلة التي يقول بها عليه تقديم الراجح منها<sup>(5)</sup>.

ثم إن لكل من هذه الأدلة بنوعها الأصلية والتبعية ضوابط، وشروط، وكيفية معينة لاستنباط الأحكام من خلالها، ويطول في هذا المقام تناول ذلك وبيانه ومن أراد تفصيله وجده في مظانه.

#### المورد الثاني: مقاصد الشريعة.

مقاصد الشريعة يراد بها إجمالاً: الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد<sup>(6)</sup>.

(1) الوسيط في أصول الفقه ( 101/1 ) .

(2) شرح تنقيح الفصول ( 445 ) .

(3) تقريب الوصول ( 113 ) .

(4) أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي ( 18 ) ، الوسيط في أصول الفقه ( 101/1 )

(5) الفتيا ومناهج الإفتاء ( 33 ) .

(6) مقاصد الشريعة لابن عاشور (51) .

وهي بهذا المعنى تعد مورداً يمكن من خلاله المساهمة في استنباط الحكم الشرعي للقضايا عامة ولقضايا الأقليات المسلمة خاصة؛ وذلك لرعايتها للكليات والضروريات الخمس التي اتفقت الشرائع على حفظها وهي الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، إضافة لرعاية المصالح الحاجية والتحسينية، واهتمامها بجلب المصالح وتكثيرها ودرء المفسد وتقليلها، والسعي لرفع الحرج عن المكلفين وجلب التيسير لهم ، كل ذلك في حدود ما جاءت به الشريعة السمحة وأكدت عليه نصوصها الشريفة، إذ أن مقاصد الشريعة لها طرق تعرف من خلالها، وشروط لا بد من توفرها، وليس هذا مقام بسطها<sup>(1)</sup>، وإنما يجب على من يتصدى لقضايا الأقليات الإسلامية أن يكون مدركاً لهذه المقاصد، وطرق معرفتها، وكيفية تطبيقها على تلك القضايا، ولهذا عدها الشاطبي من شروط الاجتهاد فقال: "إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين أحدهما : فهم مقاصد الشريعة على كمالها ، والثاني : التمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها." <sup>(2)</sup> وكذلك فعل التاج السبكي فعد من شروط المجتهد " الاطلاع على مقاصد الشريعة والخوض في بحارها." <sup>(3)</sup>

وبناء على ما سبق فإن من يتعرض لقضايا الفقه ومسائله ومنها ما يتعلق بالأقليات المسلمة دون مراعاة لهذه المقاصد اضطربت فتواه ، وتجاوى عن الصواب، وزلت به القدم ووقع فيما حذر منه الشاطبي في قوله: " فزلة العالم

(1) انظر في الطرق والشروط : الموافقات (393/2) ، قواعد الأحكام (7/1) ، مقاصد الشريعة لابن عاشور (18) .

(2) الموافقات ( 105/4) .

(3) الابهاج (206/3) .

أكثر ما تكون عند الغفلة عن اعتبار مقاصد الشرع في ذلك المعنى الذي اجتهد فيه. (1)

ولو نظرت في عدد من الفتاوى المتعلقة بقضايا الأقليات الإسلامية في هذا الزمان لرأيت أن المقاصد الشرعية موردها، وقواعد درء المفسد وجلب المصالح مبناها، والنظر في المآلات أساسها.

و مثاله: المشاركة في الأعمال السياسية، وإقامة الأحزاب الإسلامية أو التحالف مع غيرها إذا كان في ذلك تحقيق مصلحة عليا للمسلمين، وقول من أباح الاقتراض بالربا لشراء المساكن عند الحاجة للمسلمين المقيمين في بلاد الكفر، وغير ذلك من الأمثلة (2)

#### المورد الثالث : القواعد الفقهية.

تعرف القواعد الفقهية بأنها: قضية أكثرية تنطبق على أكثر جزئيات موضوعها (3).

وهذه القواعد يمكن أن تكون مورداً يلجأ إليه المجتهد والمفتي حين لا يجد دليلاً شرعياً أو ما يمكن أن يستند عليه، وهذا غالباً ما تتصف به قضايا الأقليات المسلمة؛ إذ إن أغلبها قضايا حادثة لا نص فيها بخصوصها ولا قول للعلماء السابقين فيها، فيمكن حينئذ الاعتماد عليها حين استنباط الأحكام الشرعية لقضايا الأقليات الإسلامية، وخصوصاً تلك القواعد الكلية الشمولية الخمس الكبرى التي لا خلاف فيها – الأمور بمقاصدها، المشقة تجلب التيسير، العادة محكمة، الضرر يزال، اليقين لا يزول بالشك \_ ومثلها تلك القواعد الكلية التي

(1) الموافقات (170/4) .

(2) انظر هذه الأمثلة وغيرها في : فقه النوازل (439/4) ، قرارات وفتاوى المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث ، المجموعة الأولى والثانية .

(3) غمز عيون البصائر (51/1) ، قواعد الحصني (9) .

يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية، إذ غالب هذه القواعد إما أن تكون قد جاءت بلفظها في نص شرعي، أو كانت مستنبطة منه، أو استخرجها العلماء بعد استقراء كثير من الأحكام الجزئية.

إلا أنه لا بد أن تتوافر فيمن يستدل بهذه القواعد: المعرفة والإحاطة التامة بالأدلة الشرعية والقواعد الأصولية، إضافة إلى معرفته بشروط صحة القاعدة التي يستدل بها، وضوابط تطبيقها على القضية الفقهية ذات العلاقة، وكيفية التخريج عليها، فإن لم يكن كذلك فلا حظ له في الاستدلال بالقواعد الفقهية؛ إذ هو أقرب حينئذ إلى الخطأ منه إلى الصواب في إصدار حكم ما ينظر فيه من مسائل.

وفي مثل هذا المعنى جاء جواب ابن عرفة لما سئل: "هل يجوز أن يقال في طريق من الطرق هذا مذهب مالك؟ فأجاب بأن من له معرفة بقواعد المذهب، ومشهور أقواله، والترجيح، والقياس يجوز له ذلك بعد بذل جهده في تذكره في قواعد المذهب، ومن لم يكن كذلك لا يجوز له ذلك" (1).

فإذا توافرت في الناظر لقضايا الأقليات الإسلامية تلك الصفات السابقة فإنه سيجد في القواعد الفقهية بغيته التي تعينه على استنباط الأحكام المناسبة والموافقة لمراد الشارع فيما ينظر إليه من قضايا حادثة في حياة تلك الأقليات مما لا نظير له في عهد المتقدمين.

ومما يؤكد أهمية هذه القواعد وجعلها مورداً لاستنباط الأحكام الفقهية لقضايا الأقليات الإسلامية، وما يستجد من نوازل عصرية قول السيوطي رحمه الله: "اعلم أن فن الأشباه والنظائر فن عظيم، به يطلع على حقائق الفقه ومداركه، ومآخذه وأسراره، ويتمهر في فهمه واستحضاره، ويقدر على

(1) مواهب الجليل (53/1).

الإلحاق والتخريج، ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة ، والحوادث والوقائع التي لا تنقضي على مر الزمان . " (1)

وقد كان لهذه القواعد الأثر الكبير في إصدار الأحكام الشرعية لكثير من قضايا الأقليات الإسلامية في هذا العصر، إذ يلحظ من ينظر في تلك القضايا وما صدر فيها من أحكام أنها بنيت على تلك القواعد الكبرى كقواعد رفع الضرر، ودفع المشقة، وجلب التيسير، وقواعد العادات والأعراف وغيرها من القواعد الكلية الأخرى .

ومثاله :جواز دفن المسلم في مقابر غير المسلمين في بلاد غير إسلامية للضرورة، إذا لم توجد مقابر خاصة بالمسلمين ، وجواز استئجار الكنائس لإقامة الصلوات الخمس والجمعة والعيد عند الحاجة ، وغير ذلك من الأمثلة كثير لا يتسع المقام لذكرها(2).

### المبحث الثالث : آلية استنباط الأحكام الفقهية لقضايا الأقليات الإسلامية .

إن استنباط الأحكام الفقهية لقضايا الأقليات الإسلامية من الصعوبة بمكان، أنه مع كثرتها وتسارعها يحتاج الفقيه المفتي المهتم بقضايا هذه الأقليات إلى آلية ذات منهجية صحيحة تعينه حين السير على خطاها للوصول إلى استنباط الحكم المناسب لما تحت نظره من قضايا ومسائل فقهية تخص هذه الأقليات، وتحميه من الانزلاق والخطأ والذي يقع فيه غالباً من لا آلية ولا منهجية له في الاستنباط ، وفي هذا المبحث أختصر بتركيز على آلية استنباط الحكم الفقهية لمسألة تخص أقلية إسلامية ، وما ينبغي أن يتبعه الناظر فيها من مراحل حتى

(1) الأشباه والنظائر ( 6 ) .

(2) انظر هذه الأمثلة وغيرها في : مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة العدد 2 (199/1) ، والعدد

3 (1087/2)

يتوصل إلى حكمها المناسب شرعاً ، ابتداءً بمرحلة التصور ، ومروراً بمرحلة التكيف ، ووصولاً إلى مرحلة التطبيق وذلك كما يلي :

### المرحلة الأولى : تصور المسألة الفقهية .

ويقصد بالتصور هنا: حصول صورة المسألة في الذهن، وإدراك ماهيتها من غير الحكم عليها بنفي أو إثبات<sup>(1)</sup> .

وهذا التصور يعد المرحلة الأولى في طريق استنباط حكم المسألة ذات العلاقة، إذ إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، ومن هنا فلا بد أن يتصف هذا التصور بالحسن وإلا وقع الخطأ في إصدار الحكم ، وهذا ما يصفه صراحة الحجوي بقوله : " أكثر أغلاط الفتاوي من التصور ."<sup>(2)</sup>

وعلى هذا فلا بد لكل ناظر في هذه القضايا أن يتصور أولاً المسألة تصوراً تاماً ، ويفهمها فهماً كاملاً في ذاتها وما يحيط بها ، وذلك من خلال النظر في ظروف نشأتها، وبيئتها وعادات وأعراف أهلها، ومدى حاجتهم إليها، وما يترتب عليها من منافع ومضار ومصالح ومفاسد، إضافة لاستقصاء ما قيل حولها، ومراجعة أهل الخبرة والاختصاص فيها حسب جنسها، فإن كانت قضية اقتصادية عاد لأهل الاقتصاد ، وإن كانت طبية عاد لأهل الطب وهكذا، فإذا أحاط الناظر في هذه القضايا بما سبق فسيحصل لديه التصور التام للقضية والذي بدوره سيعينه للانتقال للمرحلة التالية.

(1) التعريفات ( 199 ) .

(2) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ( 571/4 ) .

## المرحلة الثانية : مرحلة التكيف:

ويقصد بالتكيف هنا : رد المسألة إلى أصل من الأصول الشرعية ، أو تصنيفها تحت ما يناسبها من النظر الفقهي<sup>(1)</sup>.

وهذا العمل في حقيقته شبيه بصنيع العلماء السابقين مع القياس، وتخريج الفروع على الأصول، والأشباه والنظائر.

فينظر المفتي المجتهد في القضية وفق ما سبق في التصور، ثم يقوم بإلحاقها بأصل فقهي له أوصاف مخصوصة؛ بقصد إلحاق أوصاف هذا الأصل بالقضية المنظورة في حال التحقق من مشابهتها ومجانستها لها، فإذا ما تحقق ذلك أمكن أن تنتمي القضية المستجدة لهذا الأصل، مراعيًا في هذه المرحلة أن يسعى أولاً لأن يكون التكيف مبنياً على نص شرعي أو إجماع إن أمكن، فإن لم يمكن سعى لتكييفها على قاعدة كلية عامة بعد أن ينظر في مناطها وإمكانية تحقق ذلك المنطوق في الواقعة الجديدة، فإذا لم يجد فينظر في نصوص الفقهاء<sup>(2)</sup> من خلال كتبهم أو نقل طلابهم فإن أمكن إلحاق هذه المسألة بما نصوا عليه من أحكام في مسائل مشابهة أحقوها بها بعد التحقق من المشابهة بين المسألتين، وإن لم يتحصل شيء مما سبق فيسعى لتكييف المسألة عن طريق الاستنباط فيستخرج حكمها حينئذ بالاجتهاد، مراعيًا ما يمكن أن ينظر من خلاله من قواعد المصالح والمفاسد وفتح الذرائع وسدها، والضرورة والحاجة والتحسين، وغير ذلك من طرق الاستنباط .

(1) فقه النوازل ( 47/1 ) .

(2) المراد بنص الفقيه : الحكم الذي دل عليه بلفظ صريح أو فهمه أصحابه من طريق دلالة الاقتضاء أو التنبيه أو الإيماء . انظر : مقدمة في الفقه (184) ، التمهيد من كتاب الشرح الممتع على زاد المستقنع ، صفحة ( ي ) .

وهذا العمل يتطلب أن تتوافر في الناظر في المسألة الحادثة شروط المجتهد، إذ لا غنى له عن المعرفة التامة بأصول الفقه وقواعده، وقواعد الفقه وأشباهه ونظائره، وقواعد المقاصد، وكيفية الجمع والترجيح بينها ودفع التعارض وغير ذلك مما لا غنى للفقيه عنه.

وهذا الترتيب فيما يستند إليه التكييف إجمالاً ما عناه الشافعي رحمه الله كما نقله عنه الغزالي في قوله: "إذا وقعت الواقعة فليعرضها المجتهد على نصوص الكتاب، فإن أعوزه فعلى الخبر المتواتر، ثم الأحاد، فإن أعوزه لم يخض في القياس بل يلتفت إلى ظواهر الكتاب فإن وجد ظاهراً نظر في المخصصات من قياس وخبر، فإن لم يجد مخصصاً حكم به، وإن لم يعثر على ظاهر من كتاب ولا سنة نظر إلى المذاهب فإن وجدها مجمعة عليها اتبع الإجماع، وإن لم يجد إجماعاً خاض في القياس، ويلاحظ القواعد الكلية أولاً ويقدمها على الجزئيات ... فإن عدم قاعدة كلية نظر في النصوص ومواقع الإجماع، فإن وجدها في معنى واحد ألحق به، وإلا انحدر إلى قياس مخيل، فإن أعوزه تمسك بالشبه ولا يعول على طرد<sup>(1)</sup> .

فإذا ما تمت مرحلة التكييف بأي حال مما سبق انتقل بعدها للمرحلة التالية .

### المرحلة الثالثة : مرحلة التطبيق:

ويراد بالتطبيق هنا : تنزيل الحكم الشرعي على المسألة النازلة<sup>(2)</sup> .

وهذه المرحلة لا يمكن الوصول إليها إلا بعد المرور بالمرحلتين السابقتين، فبعد التصور الصحيح للمسألة، والتكييف الفقهي المناسب لها يتضح للفقيه الحكم الملائم لهذه المسألة فيقوم بتطبيق هذا الحكم على المسألة وينظر مدى موافقته لها من حيث: تحقق المقصد الشرعي من خلال هذا الحكم نفيًا أو

(1) المنخول ( 466 ) .

(2) فقه النوازل ( 54/1 ) .

إثباتاً، مع مراعاة ما يحيط به من المصالح والمفاسد ، وملاحظة ما يكتنفه من عادات وأعراف ، والنظر في مآلاته ، وظروف زمانه ومكانه ، فإن كل هذه الأحوال مما راعته الشريعة الغراء في أحكامها ، ولم يهمله الشارع في تكليفاته.

وبعد المرور بهذه المراحل الثلاث إن لم يتوصل الفقيه إلى الحكم المناسب وجب عليه التوقف، وعدم المجازفة بإصدار أي حكم ، بل يعيد النظر والتأمل مرة ومرات وفق هذه المراحل حتى يجد مخرجاً ويهتدي إلى حكم مناسب ، قال ابن عبد البر: "ومن أشكل عليه شيء لزمه الوقوف ، ولم يجز له أن يحيل على الله قولاً في دينه لا نظير له من أصل ، ولا هو في معنى أصل، وهذا الذي لا خلاف فيه بين أئمة الأمصار قديماً وحديثاً فتدبره."<sup>(1)</sup> .

## الخاتمة

### النتائج والتوصيات

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ثم أما بعد :

من خلال معاشيتي لهذا البحث المختصر حول : منهج الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية ظهرت لي النتائج والتوصيات التالية:

1- أهمية العناية بالإفتاء في قضايا الأقليات الإسلامية من قبل الهيئات والمجامع الفقهية أو من هم أهل للإفتاء في تلك القضايا ، وخصوصاً مع كثرتها وتسارعها في هذا الزمان ، مما يبرهن من خلاله صلاحية هذا الدين لكل زمان ومكان ، ويسهم بدوره في حماية دين هذه الأقليات المسلمة وأخلاقها من التفتت والانحطاط .

(1) جامع بيان العلم وفضله ( 2/ 848) .

- 2- أن تصدر للإفتاء في قضايا الأقليات ممن هو أهل لذلك يعد واجباً عينياً إن لم يوجد غيره أو وجد ولكن مازالت الحاجة إليه قائمة.
- 3- أن استنباط الأحكام الفقهية لقضايا الأقليات الإسلامية يستقى من موارد أساسية وهي: الأدلة الشرعية، و المقاصد الشرعية، و القواعد الفقهية.
- 4- أن منهج التوسط والاعتدال في الإفتاء عموماً وفي قضايا الأقليات خصوصاً هو المنهج الذي ينبغي أن يتبع، وأن يربى عليه طلبة العلم، فلا إفراط ولا تفريط، ولا تشدد ولا تسيب.
- 5- ينبغي للمفتي في قضايا الأقليات إن رام الصواب أن يراعي التصور التام والفهم الصحيح للمسألة المنظورة، والفقه بالواقع المحيط بها، ومن ثم تكييفها وذلك بإحاطها بأصل فقهي له أوصاف مخصوصة، يلي ذلك تنزيل الحكم الشرعي على المسألة النازلة وهذا هو التطبيق والذي من خلاله يتوصل لإعطاء المسألة ما يناسبها من حكم شرعي.
- 6- أن إصدار الفتاوى المبنية على أسس وأصول ومنهجية علمية لقضايا الأقليات يؤكد خصيصة مهمة من خصائص هذه الشريعة وهي: مرونتها، وصلاحياتها لكل زمان ومكان.

### كما أوصي في هذا المقام بما يلي :

- 1- إقامة دورات متخصصة من علماء متخصصين ، تهتم بتدريب طلبة العلم الشرعي على آلية استنباط الأحكام الفقهية لقضايا الأقليات الإسلامية وفق الضوابط الشرعية ؛ وذلك لمواكبة العصر وتحديات العولمة ، وبيان حكم الله في نظر المفتي فيما يجد من مسائل ؛ تحقيقاً لمصالح الأمة الإسلامية ، وبياناً لصلاحيه هذا الدين لكل زمان ومكان.
- 2- الإفادة من منجزات العلم الحديث وتقنياته ، ومراعاة أثر ذلك عند إصدار الأحكام لقضايا الأقليات المسلمة ، فإن نشر فتاوى من هم أهل لفتيا في قضايا هذه الأقليات عبر الوسائل الحديثة بأنواعها ،

وإمكانية التواصل معهم ، وتعريف الناس بهم ليقطع الطريق أمام المتساهلين والمتسارعين في الإفتاء في هذه القضايا ، ويحد من العشوائية والفوضوية حين تناولها .

3- تفعيل توصيات المؤتمرات والندوات العلمية " المتعلقة بالفتوى " عموماً ، وتوصيات هذا المؤتمر خصوصاً على المجمع والهيئات الفقهية في شتى الأقطار، ونشرها لطلاب العلم في الجامعات المهمة بالدراسات الإسلامية؛ حتى تتم الاستفادة منها عملياً في القضايا العلمية . كذلك نشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة وتكرار ذلك حتى يعرف الناس عن يأخذون دينهم ، ويتبين لهم أن مقام الفتوى عظيم .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين

- 4- فهرس المصادر والمراجع
- 5- الإبهاج في شرح المنهاج : علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق / جماعة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1404 .
- 6- أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي : د/ مصطفى البغا، دمشق ، دار القلم ، ط2 ، 1413 هـ .
- 7- الإحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي : سليمان توبولياك ، دار النفائس ودار البيارق ، الأردن ، ط1 ، 1418 هـ .
- 8- الإحكام في أصول الأحكام : سيف الدين علي بن أبي علي الأمدي ، تعليق الشيخ : عبد الرزاق عفيفي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط2 ، 1402 هـ .
- 9- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام : للقرافي ، تحقيق / أبو غدة ، حلب ، مكتب المطبوعات الإسلامية .

- 10- - أدب المفتي والمستفتي : عثمان الشهرزوي ، مكتبة العلوم والحكم ، بيروت ، ط 1 ، 1407 هـ .
- 11- - الآداب الشرعية والمنح المرعية : محمد بن مفلح المقدسي ، عالم الكتب .
- 12- - أزمة البحث العلمي في العالم العربي : د . عبد الفتاح خضر ، معهد الإدارة ، الرياض ، 1401 هـ .
- 13- - الأشباه والنظائر : للسيوطي ، ضبط / خالد عبد الفتاح ، بيروت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط 1 ، 1415 هـ .
- 14- - أصول الدعوة : عبد الكريم زيدان ، الجزائر ، قصر الكتاب .
- 15- - أصول الفتوى وتطبيق الأحكام الشرعية في بلاد غير المسلمين : د / علي عباس الحكمي ، مؤسسة الريان ، المكتبة المكية ، ط 1 ، 1420 هـ .
- 16- - إعلام الموقعين عن رب العالمين : لابن القيم ، ضبط / محمد عبد السلام ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1417 هـ .
- 17- - الأقليات الإسلامية في العالم اليوم : د/ علي الكتاني ، مكتبة النار ، مكة ط 1 ، 1988 م .
- 18- - أنيس الفقهاء : لقاسم القونوي ، تحقيق د/ أحمد الكبيسي ، جدة ، دار الوفاء ، ط 1 ، 1416 هـ .
- 19- - تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق / حسين نصار ، مطبعة حكومة الكويت ، 1369 هـ .
- 20- - التعاريف : للمناوي ، تحقيق د/ محمد رضوان ، بيروت ، دار الفكر العربي ، ط 1 ، 1410 هـ .
- 21- - تغيير الفتوى : د/ محمد بازمول ، الثقبه ، دار الهجرة ، ط 1 ، 1415 هـ .

- 22- تغيير الفتوى د . الغطيميل ، بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية العدد 35.
- 23- -تقريب الوصول إلى علم الأصول : لابن جزي ، جدة ، مكتبة ابن تيمية ، ط1 ، 1414هـ .
- 24- تهذيب الفروق والقواعد السننية في الأسرار الفقهية : محمد بن علي المالكي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، 1347هـ .
- 25- الجامع لأحكام القرآن : محمد أحمد القرطبي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط1، 1352هـ
- 26- جامع بيان العلم وفضله : لابن عبد البر ، تحقيق / أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، ط1 ، 1414هـ
- 27- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر : أحمد محمد الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1405هـ .
- 28- -سنن الدارمي : عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، تحقيق / فواز زمرلي، خالد السبع ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط 1 ، 1407هـ .
- 29- -شرح تنقيح الفصول : للقرافي ، تحقيق / طه عبد الرؤوف ، بيروت ، دار الفكر ، ط1 ، 1973م
- 30- -شرح الكوكب المنير : لابن النجار الحنبلي ، تحقيق / محمد الزحيلي و نزيه حماد ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، 1418هـ .
- 31- شرح منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات : منصور البهوتي ، تحقيق د / عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1، 1421هـ .
- 32- -صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل ، تحقيق /د مصطفى البغا ، بيروت، دار ابن كثير واليامة ، ط3 ، 1407هـ .
- 33- -صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي .

- 34- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي : أحمد بن حمدان ، تحقيق : الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط3 ، 1397 هـ .
- 35- -الفتوى بين الماضي والحاضر : د/ يوسف القرضاوي ، قسطنطينية ، دار البعث ، 1985 م .
- الفتيا ومناهج الإفتاء : د/ محمد الأشقر ، دار النفائس ، الأردن ، ط3 ، 1413 هـ .
- 36- فقه النوازل : د/ محمد بن حسين الجيزاني ، دار ابن الجوزي ط1 ، 1426 هـ .
- 37- -الفتية والمتفقه : للخطيب البغدادي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط2 ، 1400 هـ .
- 38- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي : محمد بن الحسن الحجوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1416 هـ .
- 39- قرارات وفتاوى المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث ، المجموعة الأولى والثانية .
- 40- القواعد : أبو بكر تقي الدين بن محمد الحصري ، تحقيق د/ عبدالرحمن الشعلان ود / جبريل البصيلي ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- 41- -قواعد الأحكام في إصلاح الأنام : عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام ، دار القلم ، دمشق ، ط1 ، 1421 هـ .
- 42- -القواعد الفقهية : أحمد الزرقا ، دار القلم ، ط2 ، 1409 هـ .
- 43- لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، 1995 م
- 44- مباحث في أحكام الفتوى : د/ عامر الزبياري ، دار ابن حزم ، ط1 ، 1416 هـ .

- 45- مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة العدد 2 (199/1) ، والعدد 3 (1087/2) .
- 46- -المجموع شرح المذهب للشيرازي : محي الدين بن شرف النووي ، تحقيق : محمد نجيب المطيعي ، دار عالم الكتب ، 1423هـ .
- 47- -مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : جمع عبد الرحمن بن قاسم وابنه ، مكة ، مكتبة النهضة ، 1404هـ .
- 48- -مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر الرازي ، مطبعة الكتب ، مصر ، ط 1 ، 1329هـ .
- 49- -معجم العلوم السياسية الميسر : أحمد سويلم العمري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1985هـ .
- 50- -معجم مقاييس اللغة : أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون دار الجيل ، بيروت ، 1420هـ - 1999م .
- 51- -المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار ، تحقيق مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة
- 52- -مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها : علال الفاسي ، مكتبة الوحدة العربية ، الدار البيضاء .
- 53- -الموافقات في أصول الشريعة : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي المالكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 54- -مواهب الجليل شرح مختصر خليل : للحطاب ، ضبط / زكريا عميرات ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 1995م .
- 55- -المنخول من تعليقات الأصول : لأبي حامد الغزالي ، تحقيق / محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، دمشق ، ط 2 ، 1400هـ .
- 56- -منهج الإفتاء عند الإمام ابن القيم الجوزية : د/ أسامة سليمان الأشقر ، دار النفائس ، الأردن ، ط 1 ، 1423هـ .

- 57- نحو منهج أصولي لفقه الأقليات ، بحث ضمن المجلة العلمية للمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث ص (45) من العدد (3) 1424هـ
- 58- الوجيز في إيضاح القواعد الكلية : د /محمد البورنو ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ط2، 1410هـ
- 59- الوسيط في أصول الفقه : د/ وهبه الزحيلي ، دمشق ، مطبعة خالد بن الوليد ، 1986م